



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

الثبات والتغيير في سياسة العلاقات الخارجية العراقية 1920 – 2020

مجموعة باحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص

واجه العراق الجديد بعد تكونه خلال القرن الماضي، تجربة ثلاثة أنواع مختلفة من النظم السياسية، وخضع لتحويلات مهمة على المستويين الداخلي والخارجي. من حيث السياسة الخارجية، السؤال هو كيف تم رسم أولويات السياسة الخارجية لهذا البلد مع كل تغيير عايشه في نظامه السياسي؟ في عام 1920، بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، أصبح العراق تحت رعاية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى. في عام 1921، تم تشكيل النظام الدستوري الملكي العراقي تحت وصاية إنجلترا، وفي عام 1932، تم سحبه من وصاية إنجلترا. في هذه الأثناء، كان الحفاظ على الاستقرار والحصول على الاستقلال من أهم مكونات سياسة العراق الخارجية. بعد ذلك وعلى إثر ثلاثة انقلابات عسكرية حدثت في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، تشكلت سياسة هذا البلد على أساس إقامة حكومة اشتراكية ووحدة عربية إلا أن السعي وراء هذا الهدف كان فاشلاً بسبب القمع الداخلي والاعتداء الخارجي على الجيران. في الفترة التالية ومع الإطاحة بحكومة حزب البعث أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، تغير النظام السياسي في هذا البلد مرة أخرى وتم اقتراح مجموعة جديدة من الأولويات، أصبحت بعيدة عن الهوية والقراءات الأيديولوجية قد استندت فقط إلى توثيق مفاهيم الديمقراطية والمصالح الوطنية.

المقدمة

يهدف وضع مبادئ السياسة الخارجية في كل دولة، إلى ترسيخ قواعد وأصول للحصول على المصالح الوطنية والتي تعكس طبيعة النظام السياسي في ذلك البلد، وتوجهات النخب السياسية لمصلحة مجتمعهم. عند صياغة مبادئ السياسة الخارجية يتم أخذ الأولويات المحلية في الاعتبار؛ وعلى أساسها يتم تحديد منهج العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى في النظام الدولي. هذه المبادئ تخلق ظروفًا مختلفة وفقاً لطبيعة النظم السياسية والقانونية والاختلاف بين المجتمعات والدول. بغض النظر عن التغييرات التي تسببها الأحداث الدولية، فإن مبادئ السياسة الخارجية تتغير أحياناً نتيجة الانقلابات والثورات والحركات السياسية أو التطورات الاجتماعية داخل البلاد والتي تفرض ظروفًا ومتطلبات جديدة. في هذه المرحلة، بسبب الحفاظ على المبادئ الوطنية الثابتة مثل الجغرافيا والنفوس، تحدث تغييرات كبيرة في الرؤى وتعيد تعريف الهوية الاجتماعية من جديد، مما يؤدي أيضاً إلى الثبات أو التغيير في مبادئ السياسة الخارجية. نسعى في هذا البحث إلى فهم الثبات والتغييرات المذكورة في سياسة العراق الخارجية، خلال التغييرات السياسية التي خاضها البلد ولذلك نشرع بالحديث عن كيفية تطوير الهيكل السياسي للعراق، ثم نناقش أولويات وقواعد السياسة الخارجية في جميع الأنظمة السياسية الثلاثة لهذا البلد خلال القرن الماضي.

تكوين النظام السياسي في العراق

يُعدُّ العراق أي أراضيه ما بين النهرين، من أقدم البلاد التي استوطنها البشر وقد مرت بالعديد من التغيرات السياسية والاجتماعية عبر التاريخ من خلال سيطرة حكومات وسلالات صغيرة وإمبراطوريات كبيرة وسقوطها فيما بعد. ما تم تنظيمه اليوم في هذه الأرض هو دولة العراق ولها تاريخ يقارب القرن، وقد تم تحديد حدودها الرسمية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، من خلال اتفاقية سايكس بيكو ومع تدخل إنجلترا وفرنسا. تتكون الهيكلية الأصلية لهذا البلد الجديد، من ثلاث مجموعات عرقية ودينية رئيسية، وهي العرب الشيعة والعرب السنة والأكراد، إلى جانب الأقليات الأصغر مثل التركمان واليهود والمسيحيين الآشوريين (حاجي يوسف، 1387:87). في بداية الاحتجاجات الداخلية للعرب ضد الحكومة العثمانية، على الرغم من وعود إنجلترا للملك فيصل بدعم تشكيل حكومة في العراق وسوريا، إلا أن النية الرئيسية لإنجلترا كانت تحويل هذا البلد إلى أرض أنجلو-هندية وسلب استقلال العراق. في تموز 1920، اندلعت ثورة في العراق احتجاجاً على وجود البريطانيين، وحاول بعض علماء الشيعة وزعماء العشائر إقامة حكومة عربية بإمارة أحد أبناء الشريف حسين، إلى جانب إنشاء مجلس الشورى الوطني. وعلى الرغم من قمع هذه الانتفاضة، إلا أنها منعت أن يكون العراق مستعمراً للإنجليز على غرار الهند (جعفریان، 1386:86) هذه الثورة التي عرفت بـ«ثورة العشرين»، دفعت بريطانيا إلى تشكيل ملكية مؤقتة في العراق. كانت إدارة هذه الحكومة تحت إشراف مجلس الوزراء العراقي وبرعاية بريطانية. في عام 1921، في استفتاء شعبي، تم انتخاب فيصل الأول ملكاً على العراق.

في عام 1925 شهدت بغداد التوقيع على أول دستور للعراق في عهد الملك فيصل الأول، وقد تكوّن من 123 مادة. واستناداً إلى مادته التاسعة عشرة، حدد النظام السياسي لهذا البلد «الدستور الملكي الوراثي». في أكتوبر 1932، وبعد موافقة المملكة المتحدة أصبح العراق عضواً في الأمم المتحدة، وفي نفس العام انتهت الحماية البريطانية على العراق ونالت البلاد استقلالها رسمياً. في الخمسينيات من القرن الماضي دعت بعض الأسباب إلى زيادة التوجه نحو الفكر الاشتراكي في العراق؛ منها عدم الرضا عن أداء بريطانيا، تشكيل إسرائيل، الحروب العربية الإسرائيلية ومعارضة إبرام معاهدة بغداد الأمنية؛ وقد لعبت المنظمات اليسارية والاشتراكية دوراً رئيساً في هذا الإطار (غرياق زندي، 1389:26). مهدت هذه الظروف الأرضية للعديد من الانقلابات في عام 1958 و1963 و1968، تركزت على الأفكار الاشتراكية وهي تعارض الغرب وتحاول الانضمام إلى الكتلة الشرقية.

في 14 يوليو 1958، قاد عبد الكريم قاسم، القائد العام للقوات المسلحة العراقية، انقلاباً مناهضاً للملكية وتمكن من تشكيل نظام الجمهورية في العراق. عندما وصل عبد الكريم قاسم إلى السلطة تم إلغاء النظام الملكي وتغيير الدستور السابق. وقد تم تنظيم القانون الجديد مؤلفاً من 30 أصلاً. بناءً على المبدأ الأول، تم تحديد حكومة العراق على أنها «دولة رئاسية» (عارف نژاد، 144.1391).

بعد اغتيال عبد الكريم قاسم بمؤامرة دُبرت ضده بمساهمة حزب البعث العراقي وخلال انقلاب دموي في عام 1963، تولى عبد السلام عارف رئاسة الحكومة العراقية. لكنه بعد فترة، بدأ بمعارضة حزب البعث. بعد وفاة عبد السلام على إثر تحطم مروحيته أصبح شقيقه عبد الرحمن عارف حاكماً على العراق. في الانقلاب الثاني لحزب البعث عام 1968، أطاح حسن البكر بحكومة عارف وتولى السلطة من خلال تشكيل مجلس قيادة الثورة. لقد أُجبر البكر على الاستقالة عام 1979 بسبب ضغوط نائبه صدام حسين والذي أصبح رئيساً للعراق بعده. استند هيكل الحكومة العراقية من عام 1968 إلى عام 2003 على دور حزب البعث. حتى عام 2003، كان العراق يحكمه دستور تمت الموافقة عليه عام 1969 وعرف العراق على أنه «حكومة جمهورية ديمقراطية شعبية».

خاض العراق تجربة الحكم الدكتاتوري العنيف في زمن صدام حسين، التجربة التي تسببت في اختناق داخلي وشن حربين ضد إيران والكويت، وأطيح به أخيراً على يد أمريكا بسبب صراع صدام السياسي مع الغرب. كانت القوات الأمريكية قد اعتقلت صدام في 13 كانون الأول (ديسمبر) 2003 ليمثل في المحكمة الخاصة بجرائم الزعماء العراقيين عام 2006 وبالتالي حكمت عليه محكمة الدولة العراقية المؤقتة بالإعدام. مع سقوط صدام، نشأ عهد جديد في هذا البلد. في البداية، تولى الجنرال غارنر إدارة شؤون العراق، وبعده أصبح بول بريمر الحاكم المدني للعراق. كان أهم عمل لبريمر هو تشكيل مجلس الحكومة الانتقالية في يوليو 2003، بحضور 25 ممثلاً من مختلف الأحزاب والجماعات السياسية (قاسمي، 21:1393).

في يناير 2005 تم تكليف الحكومة العراقية المؤقتة، التي أنشأتها الولايات المتحدة وحلفاؤها كحكومة تصريف أعمال، بإعداد مسودة الدستور العراقي وإجراء انتخابات المجلس الوطني. في استفتاء شعبي أجري في أكتوبر من العام نفسه، وعلى الرغم من خلافات ظهرت بين مختلف الجماعات والأحزاب العراقية فقد تمت الموافقة على الدستور العراقي الجديد بنسبة 79% من العراقيين. في المادة الأولى من الدستور الجديد، تم تقديم نظام الحكم في العراق على أنه «جمهورية برلمانية ديمقراطية اتحادية». وفقاً للمبادئ الأساسية للدستور العراقي، فإن عملية بناء الدولة -

الأمة الجديدة في العراق، اختلفت تماماً عن سياسة الاستيعاب أو التمثيل الفكري والثقافي التي كانت سائدة في فترة سيطرة حزب البعث، وقد أخذت في الاعتبار مشاركة جميع الفئات العرقية والطائفية في الحياة السياسية والاجتماعية لهذا البلد (سهرابي، 1387:56).

سياسة العراق الخارجية في النظام الدستوري أثناء فترة الملكية الوراثية

كما أشرنا سابقاً، فقد أصبح العراق في 11 تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 1920 تحت انتداب عصبة الأمم بإدارة بريطانيا، وقد حصل على الاستقلال عام 1923. واجهت سياسة العراق الخارجية بعد الاستقلال ثلاث قضايا رئيسية كان لها تأثير كبير على علاقاته السياسية.

-**القضية الأولى** هي وجود إنجلترا ودورها القوي في هذا البلد. منذ قيام العراق، وبسبب وجود حكومة محتلة، كان العراق مسرحاً للتدخلات البريطانية، بحيث تم في بداية فترة الوصاية متابعة علاقات العراق مع معظم دول العالم من خلال المفوضية البريطانية العليا، وبعد انتهاء المهمة ووصول العراق إلى المجتمع الدولي عام 1932 تمت إدارة ومتابعة علاقاته الخارجية بواسطة السفير البريطاني (الربيعي، 2010:4).

-**القضية الثانية** التي تحظى بأهمية أيضاً، هي الإشارة إلى الوضع الجغرافي الخاص للعراق. لطالما فرضت هذه الجغرافيا تحدياً وجودياً وحيوياً على هذا البلد. لذلك فإن النقطة الأولى هي محدودية وصول البلاد إلى سواحل الخليج مما يجعل الظروف المناخية للبلاد مماثلة لتلك السائدة في البلدان غير الساحلية. الثانية هي تواجد البلاد بين قوتين إقليميتين كبريين أي إيران وتركيا، الأمر الذي كان مصدر قلق دائم لحكام هذا البلد. والنقطة الثالثة هي تواجد محافظات العراق الغنية بالنفط في المناطق الحدودية. هذه الظروف الجغرافية أخذها صانعو السياسة العراقية بعين الاعتبار، وفي بعض الأحيان أدت إلى تداعيات في القرارات السياسية بسبب خلق ظروف نفسية خاصة (دهقاني فيروزآبادي، 1382:57-59).

-**القضية الثالثة** في سياسة العراق الخارجية هي أن البلاد في بداية طريق بناء الدولة - الأمة وما يواجهه من تحديات عرقية ودينية. فقد أدى عدم تشكيل الحكومة الوطنية إلى إحداث تأثير مهم وعميق في السياسة الخارجية في العراق. حيث أصبح هاجس الاستقرار الداخلي، والحفاظ على وحدة الأراضي، وإرساء الأمن واستمرار النظام السياسي المكون حديثاً في صدر اهتمامات السياسة الخارجية لهذا البلد ومحور اهتمام النخب السياسية العراقية (خسروي، 1389:73). أدت هذه

العوامل إلى خفض مستوى المبادرات السياسية والدور السياسي المستقل للعراق. ومع ذلك، ونظراً لأهمية موقعه الجغرافي السياسي، فقد لعب هذا البلد دوراً مهماً في منطقتيه والذي تجلّى في أهم حدث في سياسته الخارجية في الحقبة الحالية وهو حلف بغداد. لقد شكل حلف بغداد منظمة دفاعية جماعية بين دول إيران وتركيا والعراق وباكستان وإنجلترا، وقد أبرم في الظروف السياسية والعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح ذا أهمية متزايدة في العلاقات السياسية والعسكرية في غرب آسيا بسبب سيادة القطبية الثنائية في النظام الدولي.

في هذا الأثناء سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى إقامة تحالفات دفاعية إقليمية من أجل توسيع نفوذهما، وقد كانت من أهمها، منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)¹ بقيادة الولايات المتحدة. لكن في منطقة غرب آسيا وبسبب تشكيل النظام الصهيوني، والحرب العربية الإسرائيلية، والاحتجاج على الاتفاقيات الثنائية البريطانية في مصر والعراق، تشكلت موجة من الشك تجاه الغرب، حيث أصبح من الصعب إنشاء اتفاقية إقليمية للكتلة الغربية.

كان حلف بغداد في البداية اتفاقاً عسكرياً بين تركيا والعراق والذي تم التوصل إليه بعد زيارة رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس إلى العراق في عام 1955. كانت الحكومة العراقية تعتقد حينها أن هذا الحلف يؤمن لها حدود البلد ويدعمها في إطار القضية الفلسطينية. ونتيجة لذلك، في فبراير 1955، تم التوقيع على اتفاقية التعاون الدفاعي والأمني بين تركيا والعراق في ثماني مواد، وفقاً للمادة 51 من الحلف تعهدت الأمم المتحدة بالامتناع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية لبعضهما البعض. لقد مكّن هذا الحلف الدول الأخرى من أن تصبح أعضاء فيه. ومن خلال عضوية أربع حكومات فيه تم تكوين المنظمة والمؤسسات التابعة للحلف بناءً على مجلس تم تأليفه من وزراء هذه الحكومات. وبعد ذلك انضمت إنجلترا وباكستان وإيران إلى حلف بغداد وأصبحت أمريكا عضواً مراقباً (مرادى وخانى پور، 1391: 143 - 141). على الرغم من أن الولايات المتحدة قدمت جزءاً كبيراً من النفقات العسكرية لحلف بغداد، إلا أنها لم تنضم إلى الحلف لعدة أسباب، بما فيها عدم وجود مواجهة علنية مع الحكومة السوفيتية (جعفرى و يحيى آبادى، 1391: 185). واجه هذا الحلف معارضة شديدة من قبل الاتحاد السوفيتي الذي اعتبره تحالفاً إقليمياً ضده. لعب حلف بغداد دوراً مؤثراً في ظروف النظام الدولي الذي كانت تحكمه القطبية الثنائية وقد خلق العديد من التدايعات في الداخل العراقي وفي النظام الدولي، حيث عرقل نظام القطبية الثنائية ومهد لتشكيل

1. North Atlantic Treaty Organization

حركة عدم الانحياز. مع الانقلاب العسكري عام 1958 في العراق، انسحب هذا البلد من هذا الحلف وتمت إعادة تسميته إلى منظمة المعاهدة المركزية المعروفة باسم سينتو².

كانت أهم محاور سياسة العراق الخارجية في هذه الحقبة هي السعي إلى الاستقلال وإظهار استقراره السياسي في النظام الدولي واكتساب الاحترام في العالم العربي. كان حكام العراق على اعتقاد بأن تحقيق هذه الأهداف رهن بتفاعل أكبر مع الكتلة الغربية ويقع الاتفاق الإقليمي في إطار ذلك. مع انقلاب عبد الكريم قاسم عام 1958، ألفت آراء ووجهات نظر جديدة بظلالها على ميدان السياسة العراقية إذ امتدت تداعياتها إلى وجهات النظر في السياسة الخارجية بمختلف مجموعاتها.

السياسة الخارجية للعراق

أدى زوال النظام الملكي في العراق إلى تغيير طبيعة السياسة الخارجية للحكومة الجديدة على المستويين الإقليمي والدولي على وفق المادة 12 من الدستور الجديد، تم وضع هدفين استراتيجيين على أجندة الحكومة العراقية هما إقامة نظام اشتراكي يقوم على أسس علمية وثورية، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، وقد بذلت جهود من أجل التخطيط والتوجيه والقيادة الاقتصادية لتحقيق تلك الأهداف. (الأسدي، 2018:137). في هذا الصدد، أصبح وجود دور فاعل في العالم العربي وفي منطقة الخليج، من أهم قضايا السياسة الخارجية لدى العراق والتي كانت محط اهتمام الحكومة الجديدة بعد 1968 خاصة خلال فترة حكومة حزب البعث.

كما أشرنا فإنه بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي في العراق، فقد كان رجال الدولة في بغداد يواجهون دائماً قضايا ومشاكل تجذرت في هذا البلد منها: مساحة الأرض اليابسة التي تحيط بالعراق، الرغبة الإستراتيجية في تواجد أوسع في الخليج، الرغبة في التأثير على السياسات العربية، قضية الأكراد في شمال العراق وعدم تناغم الجماعات والأحزاب السياسية والعرقية في العراق. لقد أبدى العراق في ظل نظام البعث، وخاصة في عهد صدام، سخطه من حدوده السياسية ونتيجة لذلك فإن السياسة المتبعة داخل العراق التي ركزت على استخدام الوسائل العسكرية لحل النزاعات، وحرمان مجموعات مختلفة من الشعب في المشاركة السياسية، وفرض إرادة الحكومة على الشعب، امتدت إلى السياسة الخارجية لتتسم السياسة الخارجية بالمغامرة والمواجهة مع جيرانها (سريع القلم، 1374:387). برزت هذه القضية في هجوم صدام العسكري على جاراته إيران

2. Central Treaty Organization

عام 1980 والكويت عام 1990. أمّا على صعيد الظروف الدولية، فقد أدى التأكيد على إقامة نظام اشتراكي في العراق إلى قربهِ من الاتحاد السوفيتي، ومع انسحاب العراق من القاعدة الاستعمارية في المنطقة، تم اتخاذ خطوات لإبرام اتفاقية بين الاتحاد السوفيتي والعراق في مجالات مختلفة منها استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية والاستفادة من الأسلحة الحديثة (الشبوط، 2018:99). قبل هذا التاريخ وتحديداً في يوليو 1955، انتقدت حكومة الاتحاد السوفيتي قرار الحكومة العراقية الانضمام إلى حلف بغداد. ولكن بعد الإطاحة بفيصل الثاني في انقلاب عسكري عام 1958، أعادت جمهورية العراق الفتية، بقيادة عبد الكريم قاسم، علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في مارس 1959. وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها بين عامي 1969 و1973، حيث تم في أبريل 1972 توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون التي استمرت خمسة عشر عاماً بين العراق والاتحاد السوفيتي. استمرت هذه الشراكة الاستراتيجية في أبعاد مختلفة منها تطوير حقول النفط والاستفادة من الأسلحة العسكرية السوفيتية حتى أواخر الثمانينيات وبداية الإصلاحات السياسية في الاتحاد السوفيتي. على الرغم من أن الحكومة العراقية اشترت أسلحة عسكرية من فرنسا والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة منذ السبعينيات من أجل الحفاظ على استقلالها في السياسة الخارجية، إلا أن حكومة الاتحاد السوفيتي كانت لا تزال المورد الرئيس للأسلحة للجيش العراقي.

مع الهجوم العسكري الذي شنّه صدام على إيران عام 1980، تمكن العراق من الحصول على دعم كبير من العالم الغربي وكذلك الولايات المتحدة لمواجهة الثورة الإسلامية في إيران. لكن في النهاية، وضعت الحرب الدموية أوزارها بعد ثماني سنوات بالقرار الدولي 598 دون تحقيق أي إنجاز خاص لرغبات صدام القومية العربية. في عام 1990، وبحسب الإحصاءات الرسمية للعراق، كان على هذا البلد ديون بلغت 42 مليار دولار، وهي التي تم دفع جزء منها للعراق خلال الأعوام 1980 إلى 1988 في شكل قروض سنوية قدرها 5 مليارات دولار من قبل دول الخليج وهي المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة (موسى، 1379:288).. بعد انتهاء الحرب عارضت دولة الكويت ضغوط صدام لإلغاء ديون العراق. في الوقت نفسه أثار صدام مرة أخرى معارضته للحدود العراقية الكويتية، فقام بغزو الكويت في عام 1990 واحتل أراضيها في غضون 13 ساعة. بسبب سلوك صدام المتفرد، وإرباك الاستقرار الإقليمي، وتهديد أسعار النفط العالمية والاقتصاد الدولي، واجه هذا الإجراء ردّاً شديداً من الولايات المتحدة، حيث قامت بطرد القوات العراقية من الكويت من خلال تحالف قوات الأمم المتحدة.

في هذه الأثناء وتناغمًا مع الولايات المتحدة، انتقد الاتحاد السوفيتي احتلال صدام للكويت ودعم قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحظر الأسلحة على العراق. ظلت علاقة العراق بالولايات المتحدة متوترة خلال التسعينيات، وفي عام 1998 اتهمت المملكة المتحدة والولايات المتحدة العراق، بامتلاك أسلحة غير مشروعة، الأمر الذي بلغ أوجه في عام 2002، وقد أدى إلى قرار أمريكي حاسم نفذه جورج بوش بالقضاء على صدام حسين بعد أن قررت الإدارة الأمريكية مكافحة الإرهاب إثر هجمات 11 سبتمبر 2001. على الرغم من أن النظام العراقي في تلك الفترة كان حريصاً على إقامة نظام اشتراكي وقيادة العالم العربي حيث وضعهما في أولوياته السياسية، إلا أنه في النهاية وبسبب الاستبداد الداخلي الشديد والعدوان العسكري ضد الجيران لم يتمكن من تحقيق هذه الأهداف؛ ليس هذا فحسب بل انتهى به الأمر إلى زوال حزب البعث وسقوط صدام في عام 2003.

سياسة العراق الخارجية في فترة الفدرالية البرلمانية

مع سقوط صدام وزوال نظام البعث تغيرت الأطر السياسية الخارجية للعراق في بعده الداخلي والخارجي، وقد أصبحت أولوياتها مختلفة عما كانت عليه في السابق. لكن المسألة الأولى في هذا الوقت كانت معالجة التداعيات التي خلفها النظام البعثي البائد. برزت هذه المشكلة في بعدين؛ البعد الأول كان وضع العراق تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والبعد الثاني هو إقامة علاقات دبلوماسية مع دول أخرى (عبد الحميد، 2018: 208). في هذه الفترة بالتحديد تم تغيير محاور السياسة الخارجية للعراق بشكل جذري، وبُذلت الجهود لإيجاد فرصة للتخلص من قرارات الأمم المتحدة وإقامة علاقات دبلوماسية متوازنة مع الدول الأخرى من خلال تنفيذ الالتزامات الدولية. بعد عام 2003، حاول العراق القيام بدوره كجزء من العالم الإسلامي والعربي، إيماناً منه بمبدأ حسن الجوار بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحل النزاعات الدولية بالطرق الرسمية وإرساء العلاقات الدولية على أساس المصالح المشتركة. تعدُّ العلاقات بين العراق وجيرانه والتي تضررت كثيراً في السابق، من أكبر التحديات التي واجهتها البلاد في هذه الفترة؛ علاقات تحتاج إلى جهود حثيثة لإعادة بنائها وتطويرها (الجميلي، 2013: 92) انعكست أهمية هذه الأمور في الدستور العراقي الجديد حيث تعبر المواد 7 و 8 و 9 من الدستور عن رغبة العراق في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للحكومات والسعي إلى إقامة علاقات ثنائية سلمية. تنصُّ المادة السابعة من الدستور الذي أُقرَّ عام 2005 على ما يلي: يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهّد أو يمجّد أو يروج أو

يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه وتحت أي مسمى كان، ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون. كما يشير الدستور في مادته الثامنة: يرفع العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية. وقد جاء في أحد بنود المادة التاسعة من الدستور العراقي: تحترم الحكومة العراقية وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ويمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات و مواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال (الدستور العراقي، 2005).

في الفترة الجديدة ولا سيما بعد عام 2003 تسعى الحكومة العراقية إلى اعتماد آلية تجاوز العقبات القائمة والموروثة مثل محاربة الإرهاب والصراعات الداخلية وتحديد موقعها في التفاعلات الدولية، مما يعني أن العراق بحاجة إلى تفعيل سياسات، تحقق له هذه الأهداف خلال أقرب فرصة، بعيدة عن التوتر والإرباك؛ وأن تكون القرارات السياسية تجاه دول المنطقة والعالم مبنية على مبدأ استراتيجي، وليس رد فعل على مواقف ومخططات الآخرين. جهد دبلوماسي يؤدي إلى إنهاء عزلة العراق النسبية من خلال استغلال الفرص وتقديم الضمانات الأمنية للآخرين، مما يساهم في تفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي (بنيامين وفوزي، 2015:138). بسبب البيئة الإستراتيجية للمنطقة، شهدت هذه الفترة جهوداً لتمشية السياسة الخارجية للعراق على وفق سياسة التوازن واعتماد نهج محايد. يمكن تحليل السياسة الخارجية المعلنة للعراق في الفترة الجديدة والصادرة في دستوره في أربعة محاور.

الأصل الأول هو مبدأ «استقلالية أداء السياسة الخارجية». تحاول طبيعة السياسة الخارجية للعراق بعد عام 2003 التعبير عن نفسها على أساس الحكم الذاتي وتناغمها مع المصالح الوطنية البحتة بعيدة عن تأثيرات الضغوط الخارجية والصراعات الإقليمية والدولية والأحداث المتسارعة في المنطقة على توجهها، لتعمل بطريقة متوازنة.

الأصل الثاني هو «تجنب التحالفات والصراعات الإقليمية العدائية»، الأمر الذي يلزم سياسة العراق الخارجية بتجنب سياسة التحالفات العدائية في المنطقة. في هذه المرحلة، تحاول سياسة العراق الخارجية الانتقال من مرحلة ردود الفعل الدبلوماسية، التي كانت سمة مميزة للعهد السابق، إلى مرحلة تنفيذ الإجراءات المخطط لها وبهذه الطريقة يمهّد الطريق للعب دور أوسع في

المعادلات الإقليمية. لقد عانى العراق الأمرين من سياسة النظام السابق الخاطئة في شن الحروب التي لم تجلب له سوى المصائب والويلات. لذلك في هذا الظرف يتم التأكيد على الحوارات الدبلوماسية البناءة في تفاعله مع الجيران ودول المنطقة لحل الأزمات ويتجه نحو تنفيذ تعامل سلمي رافضاً أن يتحول العراق قاعدة لتهديد أي من دول المنطقة.

الأصل الثالث هو أن يتخذ العراق في العهد الجديد طريق «النضال ضد أي نهج عنصري أو إرهابي أو تكفيري». لذلك شارك في التحالف الدولي ضد داعش وشارك في العمليات العسكرية عبر الحدود في سوريا ضد تنظيم داعش. وقد وضع تعاون العراق مع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في نفس السياق.

الأصل الرابع هو «الانفتاح الاستراتيجي في إطار التعامل السلمي». وفي هذا السياق، يحاول العراق التعاون مع كافة القوى الإقليمية والدولية وتناسي الخلافات ولعب دور عنصر التوازن في سياق تقرب وجهات النظر والتآلف قدر الإمكان (زيد العلي، 2018: 2-9). ومع ذلك فإن أمام العراق أيضاً تحديات وعقبات في تنفيذ سياساته المعلنة في هذه الفترة. فبالإضافة إلى المشاكل التي خلفها النظام السابق، مثل محاولة التخلص من قرارات الأمم المتحدة وتحسين العلاقات مع الجيران، هناك مشكلة رئيسة أخرى يواجهها العراق بعد الاحتلال وهي خروج الغزاة والحصول على الاستقلال السياسي للعراق. هوشيار زيباري، أول وزير خارجية العراق، اعتبر القضية الرئيسية للعراق بعد عام 2003 إعادة سيادة الدولة، والتحول إلى دولة كسائر الدول، والتوصل إلى اتفاق ودي مع الأمريكيين لسحب قواتها العسكرية. حتى الآن، كانت هناك عدة جولات من المفاوضات الثنائية لانسحاب الولايات المتحدة من العراق. ومع ذلك، احتفظت السفارة الأمريكية وقنصلياتها بجزء من قواتها العسكرية، بما في ذلك حرس السفارة وعدة آلاف من القوات العسكرية المتعاقدة في العراق. في عام 2014 ومع سيطرة داعش على بعض مناطق العراق وفي إطار الاتفاقية الاستراتيجية لعام 2008، عادت القوات الأمريكية إلى البلاد بدعوة من الحكومة العراقية وقد أثرت مرة أخرى قضية انسحاب القوات العسكرية الأمريكية من العراق اعتباراً من عام 2020. على الرغم من أن تواجد المحتلين الأمريكيين وقواعدهم العسكرية هو أحد أهم الهواجس المقلقة لدى السياسة الخارجية للعراق، إلا أن الوجود غير الرسمي لأمريكا في القرارات السياسية والاقتصادية في العراق له دور أعمق بكثير. في مجال السياسة الخارجية تؤثر أمريكا على علاقات العراق مع الدول الأخرى. على سبيل المثال، خلال هذه الفترة، فرضت الولايات المتحدة على العلاقات السياسية العراقية عدم

التعاون مع روسيا، وعليه فلم يتم قبول المقترح الروسي لدعم العراق في حربه ضد داعش (الغريفي، 2018).

وأخيراً، يمكن القول في ظل جميع المعوقات والقيود أمام السياسة الخارجية الجديدة للعراق بعد عام 2003، إلا أنها وجدت زاوية عملية لتأمين المصالح الوطنية للبلاد لا تشمل أي مُثُل محددة أو مهام إنسانية أو عالمية أو أيديولوجية، لتلزم الحكومة بمتابعتها وتنفيذها. حتى الاهتمام بالقومية العربية التي كانت عنصراً ثابتاً في السياسة الخارجية للعراق، لا مكان له في توجه السياسة الخارجية العراقية الجديدة. في هذه الفترة أدت إعادة التحديد الرسمي للهوية العراقية إلى إعطاء الأولوية لقيم مثل التعددية والرغبة في التعايش السلمي والديمقراطية والقومية العراقية، وقد برز هذا الأمر في السياسة الخارجية التي يتخذها البلد وما يبديه من ممارسة دور حيادي مسالم في المنقطة.

إقليم كردستان العراق المتمتع بالحكم الذاتي وعلاقاته الخارجية

النقطة التي يمكن ملاحظتها في الهيكل الجديد للعراق بعد عام 2003 هي اهتمام الدستور العراقي الجديد بالنظام الفيدرالي. فقد اعتمد العراق في 15 أكتوبر 2005 النظام الفيدرالي لإدارة البلاد وقد عدَّ كردستان رسمياً كأول إقليم فيدرالي فيه أربع محافظات وهي أربيل ودهوك والسليمانية وحلبجة.

تتمتع هذه المنطقة باستقلال نسبي في العديد من المجالات، بما في ذلك العلاقات السياسية والاقتصادية. اعترف الدستور العراقي بالأكراد كأمة متميزة عن العرب وأعلن اللغة الكردية كواحدة من اللغات الرسمية للعراق. في الأنظمة الفيدرالية عادةً، تذكر كيفية تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية في الدستور، ويتم دعم حق الاستقلال الذاتي للولايات، ولكن في بعض القضايا مثل السياسة الخارجية والدفاع عن البلاد، يكون الخيار بيد السلطة المركزية. إلا أن الفيدرالية في العراق خلقت تحديات أيضاً، تعود إلى وجود بعض الغموض في الدستور العراقي، إذ توجد مشاكل قانونية وعملية في هذا الصدد. (ساعى وجهان بخش، 2013:32).

يعود تاريخ الاعتقاد بتشكيل دولة كردية إلى معاهدة سيفر³ بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، حيث أشارت المواد 62 و 63 و 64 من هذه المعاهدة إلى استقلال الأكراد، ولكن عندما

3.Treaty of Sèvres : <https://tinyurl.com/265wsbz2>

تولى أتاتورك السلطة تناسي تلك المعاهدة . وقد تم استبدالها بمعاهدة لوزان⁴ وبالتالي إلغاء تشكيل الحكومة الكردية. بعد تشكيل العراق وأثناء الحكم الملكي تم تجاهل هذه المسألة كلياً. بعد انقلاب عام 1958، لم يرغب قاسم أيضاً في هذه القضية، بالإضافة إلى ذلك فقد استخدم التحريض على النزاعات القبلية كعامل مهم في استمرار فترة الحكومة. عام 1963 مع وصول عبد السلام عارف إلى السلطة، سعى إلى الاتفاق مع الأكراد وصياغة بيان مكون من 15 نقطة، من أجل الاعتراف بالأكراد ومنحهم الحكم الذاتي، ولكن مع الانقلاب البعثي عام 1968، لم تثمر قضية الأكراد مرة أخرى عن النتيجة المطلوبة (محمديان وترابي، 1994: 125). خلال سيطرة حزب البعث على مفاصل الدولة تم تجاهل المطالب الكردية، وقد واجه الأكراد العنف والقمع الدموي الشديد حيث راح ضحيته آلاف الأشخاص في أعقاب الانتفاضة الكردية عامي 1988 و1991.

أدت هذه القضية إلى تدخل الأمم المتحدة والموافقة على القرار 688 ضد العراق في عام 1991 وإنشاء منطقة حظر طيران فوق كردستان العراق. بعد إنشاء المنطقة الآمنة في شمال العراق، أزيلت المحافظات الثلاث وهي السليمانية وأربيل ودهوك من سيطرة بغداد وتم تشكيل حكومة فعلية شبه مستقلة في هذه المنطقة (قاسمي، 1989: 41). لقد أدى دعم الولايات المتحدة والرأي العام الغربي إلى إنشاء منطقة آمنة من أبريل 1992 حتى سقوط نظام البعث في عام 2003، أدى إلى خلق نوع من الثقة أو الاعتماد المتبادل بين الأكراد والولايات المتحدة، بحيث قامت القوات الأمريكية وحلفاؤها عام 2003 بتصنيف إقليم كردستان كقاعدة للإطاحة بصادم. بعد سقوط صدام وعلى الرغم من أن حكومة الإقليم كانت من الناحية السياسية والقانونية في إطار جمهورية فدرالية ومعترف بها كجزء من الأراضي العراقية؛ لكن صدرت منها إجراءات شبه وطنية، بحيث ظهرت استراتيجية إقليم كردستان في العمل بشكل مستقل في توسيع علاقاته السياسية مع الدول الإقليمية والدولية واكتساب المصداقية على المستوى الإقليمي. قام الإقليم بنشر مكاتب تمثله في 16 دولة إضافة إلى تواجد 36 قنصلية لبعض الدول في أراضيه. أدى استقلالية إقليم كردستان عن الحكومة المركزية في بعض الحالات إلى حدوث خلافات على المستوى السياسي والإجراءات، وقد اشتدت تلك الخلافات منذ عام 2007، بحيث تعتقد الحكومة المركزية أن إقليم كردستان لا يجوز له اتخاذ سياسة خارجية مختلفة ليلعب دوراً مستقلاً، لكن الإقليم يجيز لنفسه اتخاذ هوية وعرق ولغة ومذهب وعلم وبرلمان خاص وسياسة مختلفة في معظم الحالات. (محمديان وترابي، 1994: 124).

ومع أن الماضي أيضاً لم يشهد سيطرة الحكومة العراقية على هذه المناطق، بسبب ضعف

4. Treaty of Lausanne

الحكومة المركزية، فإن إمكانية السيطرة الكاملة على شمال العراق أصبح أمراً مستحيلاً، لأن هذه المنطقة تعتبر لنفسها سياسة مستقلة. على سبيل المثال، في الأزمة السورية مثلاً، تصرف إقليم كردستان بشكل مختلف عن الحكومة المركزية. منذ غزو داعش، تلقت حكومة إقليم كردستان الكثير من الدعم والحماية من دول العالم، واكتسبت سمعة دولية، وعُدَّت قوة مناهضة للإرهاب والراديكالية الجهادية.

النتيجة

يتم تنظيم وتحديد محاور السياسة الخارجية لكل دولة على أساس عناصر هي المبادئ الثابتة مثل التاريخ والظروف الجغرافية والخصائص الثابتة للأمة وخصائص شخصية قادتها السياسيين والتغيرات الناتجة عن بعض الأحداث مثل الحرب والغزو العسكري والثورة والانقلاب أو تغييرات في هيكل التنظيم الدولي التي من الممكن أن تخلق وجهاً من أوجه التشابه والاختلاف في مختلف العصور السياسية. بعد حصوله على الاستقلال، اختبر العراق ثلاث طرق مختلفة لتحديد محاور سياسته الخارجية. خلال فترة النظام الملكي، كان السعي إلى الاستقلال والحفاظ على الاستقرار السياسي من أهم مبادئ هذه الفترة؛ وفي هذا الصدد كان اكتساب دور مؤثر في العالم العربي وتفاعل أكبر مع الكتلة الغربية أمراً مهماً للغاية. كانت النتيجة الأهم لسياسة العراق الخارجية في هذه الفترة ميثاق بغداد، الذي أوجد تداعيات خاصة داخل العراق وخارجه وذلك في ظل سيادة نظام القطبية الثنائية في العالم.

خلال الفترة الرئاسية، تم مراعاة مبدئي إقامة النظام الاشتراكي وتحقيق الوحدة العربية. إن الرغبة في إقامة نظام اشتراكي في العراق أدّى إلى قربه من الاتحاد السوفيتي ووضعه في الكتلة الشرقية وخلق توجهات مختلفة تماماً مقارنة بالنظام السابق. انجرت رغبة صدام في قيادة العالم العربي بعد غزوه العسكري غير المثمر لإيران إلى هجوم على جاره العربي الكويت، وهو ما عارضته بشدة الولايات المتحدة وحكومات عربية أخرى. دفع هذا السلوك المتفرد لصدام إدارة بوش إلى اتخاذ قرار نهائي بإسقاطه بعد عقد من الصراع بينه وبين الغرب وذلك ضمن عمليات مكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر.

مع الإطاحة بصدام وإقامة نظام ديمقراطي برلماني فيدرالي، تغيرت مبادئ السياسة الخارجية أيضاً. في هذه الفترة، تصدرت أمور على جدول أعمال الحكومة مثل محاولة إقامة علاقات دبلوماسية

متوازنة مع الدول الأخرى، حسن الجوار مع الجيران، عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، تجنب التدخل في التحالفات الإقليمية ومحاولة لعب دور سلمي في المنطقة. في هذه الفترة تم تشكيل الحكومة الجديدة والتي بذلت جهوداً لتحرير العراق من قرار الفصل السابع للأمم المتحدة، واتخاذ سياسة محايدة سلمية والتحول إلى عنصر فاعل لحل النزاعات في المنطقة. وعلى الرغم من أن تبني العراق لهذا النهج في نظامه السياسي الجديد جعله في مواجهة العديد من المشاكل والعقبات، إلا أنه أحدث تغييراً جوهرياً في السلوك السياسي للعراق على المستويين الإقليمي والدولي.

المصادر

الفارسية

1. افشون، تورج (1395)، «کالبدشکافی ساخت سیاسی قدرت در عراق»، مطالعات راهبردی جهان اسلام، شماره 65، صفحات: 5 تا 40.
2. الحمود، علی طاهر (1397)، اخگر گذاخته حکومت/ تجربه دولت سازی شیعیان در عراق پساصدام، ترجمه: مرکبی، سیدحسین، تهران، آرما.
3. پوراحمدی میبدی، حسین و قیسی، صابر (1389)، «اقدامات استقلال طلبانه کردستان عراق و رویکرد، سیاست خارجی ایران و ترکیه»، پژوهش های روابط بین الملل، شماره 37، صفحات: 7 تا 32
4. تیش یار، ماندانا و ظهیری نژاد، مهناز (1384)، سیاست خارجی عراق: بررسی نقش جغرافیای سیاسی عراق در روابط با همسایگان، تهران: دانشگاه تهران.
5. جعفریان، رسول (1386)، تشیع در عراق، مرجعیت و ایران، تهران، موسسه مطالعات تاریخ معاصر ایران.
6. جعفری، علی و یحیی آبادی، مرضیه (1391)، «بررسی پیمان بغداد: زمینها، آثار و نتایج آن در ایران»، پیام بهارستان، شماره 17، صفحات: 183 تا 199.
7. حاجی یوسفی، امیر محمد وسلطانی نژاد، احمد (1387)، سامان سیاسی در عراق جدید، تهران: وزارت امور خارجه.
8. خسروی، غلام رضا (1389)، «مؤلفه‌های داخلی پایدار و مؤثر بر سیاست خارجی عراق جدید»، مطالعات راهبردی، شماره 47، صفحات: 59 تا 94.
9. دهقانی فیروزآبادی، سید جلال (1382)، «منطق ژئوپلیتیک در سیاست خارجی عراق: علل و پیامدها»، مطالعات خاورمیانه، شماره 34، صفحات: 41 تا 68.
10. ساعی، احمد و مرادی، جهانبخش (1390)، «معضلات فدرالیسم در عراق»، تحقیقات سیاسی و بین المللی، شماره 7، صفحات: 31 تا 58.

11. سريع القلم، محمود (1376)، «تبيين مباني سياست خارجى عراق»، مطالعات خاورميانه، شماره 5، صفحات: 382 تا 1389.
12. سريع القلم، محمود (1381)، «عراق جديد، خاورميانه جديد: پیامدهای نظری برای ایران»، مطالعات خاورميانه، شماره 32، صفحات: 1 تا 20.
13. سهرابی، محمد (1387)، «گروههای قومی و بحران عراق»، دانشنامه (واحد علوم و تحقیقات)، شماره 4، صفحات: 45 تا 63.
14. عارف نژاد، ابوالقاسم (1391)، گفتمان اسلام سیاسی مردمسالار و لیبرال دموکراسی در عراق (2003 - 2010)، پایان نامه دکتر، استاد راهنما: دکتر امیر محمد حاجی یوسفی، دانشگاه پیام نور قم، دانشکده الهیات و معارف اسلامی.
15. عباسی، محمود (1388)، چشم انداز روابط عراق با حوزه عربی»، مطالعات راهبردی جهان اسلام، شماره 77، صفحات: 5 تا 40.
16. غرایق زندی، داوود (1389)، «فرآیند ملت - دولت سازی، شکل گیری هویت ملی و بازسازی در عراق: تجارب تاریخی و دورنمای آینده»، مطالعات راهبردی، شماره 47، صفحات: 5 تا 36.
17. قاسمی، فرج الله (1393)، ساختار سیاسی - اجتماعی شیعیان عراق، تهران: نشر مشعر.
18. قاسمی، محمدعلی (1389)، «بازیگران مؤثر بر عراق آینده: منافع و سناریوها»، مطالعات راهبردی، شماره 47، صفحات: 37 تا 58.
19. محمدیان، علی و ترابی، قاسم (1394)، «تأثیر تحولات پس از سقوط صدام بر وضعیت کردهای عراق»، پژوهشنامه ایرانی سیاست بین الملل، شماره 2، صفحات: 116 تا 141.
20. مرادی، مسعود (1389)، خانی پور، سمیه، «پیمان بغداد»، تاریخ روابط خارجی، شماره 45، صفحه 139 تا 160.
21. موسی عیسی، شاکر (1379)، «بدهی خارجی عراق: حقایق و آینده»، ترجمه: موسوی بجنوردی، سید محمود، مطالعات خاورميانه، شماره 22، صفحات: 285 تا 293.

العربية

22. أسدي، م.م. تمارا كاظم (2018)، «السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003 ولغاية 2014»، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الصفحات: 153 – 135.
23. الجميلي، د. غانم علوان (2013)، السياسة الخارجية، بيروت: مطبعة كركى.
24. الربيعي، كوثر عباس (2010)، «سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص»، مجله الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد44، الصفحات: 1-14.
25. الزبيدي، على طارق (2018)، «العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية العراقية في ضوء التحولات الجديدة»، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الصفحات: 168-194.
26. السيد يونس، حسين (2019)، «السياسة الخارجية العراقية الإقليمية خلال فترة من 2003- 2017»، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 20، العدد 4، الصفحات: 273-233.
27. الشبوط، محمد غسان (2018)، «مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية»، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الصفحات: 135- 62.
28. الغريفي، محمد (2018)، «مبادئ السياسة الخارجية العراقية»، طهران، شفقنا.
29. بنيامين هرمز دورين وفوزي صادق حيدر (2015)، «السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات»، مجله مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 12، العدد 51، الصفحات: 121-1366.
30. حامد خليل، طلال (2020)، «الهوية الوطنية العراقية و آفاق المستقبل»، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 4، العدد 2، الصفحات: 31-52.
31. زياد العلي، على (2018)، «مسالك السياسة الخارجية العراقية في دائرة التفاعلات الإقليمية»، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الصفحات: 1-9.

32. سبهان عبد الله، خير الله (2019)، «بناء السلام وتعزيز الهوية الوطنية في العراق»، مجله تكريت للعلوم السياسية، العدد 3، الصفحات: 671-683.
33. صالح مهدي، حبيب (2009)، «دراسة في مفهوم الهوية»، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 6، العدد 13، الصفحات: 475-493.
34. عارف زنكنه، عدنان قادر (2014)، «الهوية الوطنية في الدولة العراقية الموحدة»، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 9، العدد 2، الصفحات: 94-138.
35. عبد الحميد، حسن سعد (2018)، «أهداف السياسة الخارجية العراقية»، برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الصفحات: 205-222.
36. كامل كاظم، ضفاف (2019)، «السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه العراق بعد الاحتلال عام 2003»، مجلة العلوم السياسية، العدد 57، الصفحات: 429-454.

الإنجليزية

37. Kinninmont, Jane, Gareth Stansfield and Omar Sirri (2013), «Iraq On the International Stage, Foreign Policy and National Identity in Transition», London, Chatham House. Available at:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/Middle%20East/0713pr_iraqforeignpolicy.pdf

38. Mansour, Renad (2017), «Iraq After the Fall of Isis: The Struggle for The State», London, Chatham House. Available at:

<https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/publications/research/2017-07-04-iraq-after-isis-mansour-final.pdf>

39. Slim, Randa (2019), “Iraq: A Conflict Over State Identity and Ownership”, Washington Middle East Institute. Available at:

<https://www.mei.edu/publications/iraq-conflict-over-state-identity-and-ownership>

هوية البحث

أسماء الباحثين:

- سيد محمد كاظم سجاد بور- أستاذ في كلية العلاقات الدولية.

- سيد آسيا خرد بيشة هاشمي - خريج كلية العلاقات الدولية.

عنوان البحث: الثبات والتغيير في سياسة العلاقات الخارجية العراقية من 1920 إلى 2020

تأريخ النشر: تشرين الثاني 2022

رابط البحث: http://fp.ipisjournals.ir/article_254706.html

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، مما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويحرص أيضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org